دور النجف في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ (في ضوء وثائق مديرية المخابرات السرية والسياسية في وزارة الداخلية العراقية)- دراسة وثائقية

أ.م.د.عبد الستار شنين الجنابي

كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

المقدمة:

يشكل موضوع نشاط الحركة الوطنية في النجف ومساهمتها في انتفاضة (تشرين الثاني ١٩٥٢) صفحة مهمة غير مدروسة من تاريخها السياسي ، سواء كان ذلك على صعيد التواريخ المحلية ، أم على صعيد الدراسات التاريخية والسياسية العراقية [١] فهناك ـ قبل كل شيء ـ عزوف عن الخوض في مثل هذه الموضوعات من قبل الباحثين والكتاب والمثقفين. ويكمن السبب في كونها تحتاج إلى دراسات وثائقية يتم في ضوئها الكشف عن المواقف الحقيقية للسلطات الحكومية وإدارتها المحلية والمركزية اتجاه النجف وما يجري فيها من أحداث ومواقف وممارسات . وإذا علمنا ان ذلك لا يتم إلا في ضوء الاطلاع على الوثائق الخاصة بقائممقامية قضاء النجف والدوائر التابعة لها ، ووثائق و مراسلات متصرفية لواء كربلاء التي كانت النجف قضاءً تابعا لها ، فضلاً عن وثائق وملفات وزارة الداخلية العراقية ومديرياتها والأقسام والشعب التي تضمها. وإذا علمنا ان الوصول إلى مثل هذه الوثائق التي هي على درجة عالية من السرية ليس بالأمر اليسير، قدرنا حجم الصعوبات التي تقف أمام من يفكر في بحثها.

والذي يزيد من صعوبة الدراسات الوثائقية لمثل هذه الموضوعات ما تعرضت له الأرشيفات الخاصة بالإدارات الحكومية الرسمية التي مثلت قضاء النجف ومتصرفية لواء كربلاء من حرق ونهب وتدمير خلال أحداث سنة (١٩٩١)، واستكمل على ما تبقى منها خلال أحداث احتلال العراق سنة (٢٠٠٣) .

كما كان لقلة الاهتمام بالتواريخ المحلية، وتهميش دور المدن السياسي والاجتماعي في التأثير على الأحداث وتحريكها والتركيز على دور العاصمة بغداد، فضلا عن ندرة المعلومات التي تتعلق بذلك الدور لدى المؤرخين والباحثين والمهتمين بتاريخ المدينة من المثقفين والأدباء، إذ ان ما دوّن لا يتجاوز الجانب الأدبي والسياسي في أحداثه الكبرى إلاّ في القليل من جزئياته المتفرقة في بطون الكتب او المذكرات التي لا يزال الكثير منها مخطوطاً أو حبيساً في خزائن الكتب والمكتبات الخاصة بعيداً عن أيدي الباحثين والدارسين ، فكان ذلك سبباً آخر لعزوف الباحثين عن الخوض في مضمار الحدث السياسي على المستوى المحلي كحركة وطنية لنيل مطالب مشروعة .

البحث هو دراسة وثائقية اعتمدت على ما توافر لدّي من وثائق تخص الموضوع في ثنايا الملفة المرقمة (١٧ / كربلاء /١ قسم ١) المعنونة (الأمن العام- المظاهرات والإضراب في لواء كربلاء)، والملفة المرقمة (٢٧ / ٦٩ / قسم ١) المعنونة (الأمن العام / الدعايات والمظاهرات في الألوية) ، فضلا عن وثائق في ملفات أخرى ، وهي جميع لم ترَ النور من قبل ، وهذه الوثائق عبارة عن مجموعة المخاطبات الرسمية التي جرت حول يوميات الانتفاضة والأحداث التي سبقتها بين وزارة الداخلية، **ومديرية المخابرات السرية، ومديرية الأمن العامة**، والشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية، ودائرة التفتيش الإداري، ومتصرفية لواء كربلاء ودوائر الأمن والشرطة فيها ، وقائممقامية قضاء النجف وإدارتها المحلية ، لذلك أعدها كشفا وثائقيا لم يتطرق له احد من قبل فيما يخص دور النجف في الانتفاضة ، وهي وان لم تغطِ تفاصيل كل ما جرى في تقديرنا ، إلا انها أرخت

لعدد ليس بالقليل من الذين شاركوا فيها، إذ عمدت إلى ذكر أسمائهم وأوصافهم كما وردت في أصول تقارير الشرطة والأمن دون تدخل مني، واحتفظت بالتعليق كلما وجدت ذلك ضروريا .

ان هذه التفاصيل التي لم تعرض سابقا ، سبق ان جيّرت أحداثها للأحزاب والحركات من دون الأشخاص من قتلى وجرحى ومعتقلين ، الذين هم أبطالها الحقيقيون ، وهي بذلك وثقت تفاصيل دائرة الحدث أولا ، ودور الحركة الوطنية في مقاومة السلطات الحكومية وسياساتها ثانيا .

تضمن البحث عرضا مختصرا لأحداث الانتفاضة في العاصمة بغداد ، ثم استعراض تفاصيل الأحداث التي شهدتها مدينة النجف من إضرابات وتظاهرات ومواجهات مع قوات الشرطة ثم الجيش، ومواقف بعض القيادات الدينية التي فرض عليها عنف الأحداث ان تُبدي رأيا لتصبح جزءاً من الحدث، فضلا عن مواقف ونشاط الأحزاب والحركات والشخصيات المحلية . و لم يشأ الباحث غمط حق جهة على حساب جهة أخرى ، إيمانا منه بالتزام الحيادية واستعراض الأحداث كما وصفتها التقارير، وان كان لنا رأي يتعارض مع بعض الأوصاف والتسميات .

الوعي السياسي ودوره في نشاط الحركة الوطنية :

يرتبط الوعي السياسي في الغالب ارتباطا وثيقا بالمستوى الثقافي، لهذا نرى ان الحركات السياسية تتركز بشكل خاص في المدن الكبيرة، التي حصل أبناؤها على قدر متقدم من التعليم، ولهذا تلعب النخب بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية والدينية دورا قياديا في حركة الجماهير وتوجيهها، لأن وعيها يوفر لها نظرة آنية ومستقبلية في القضايا السياسية بشكل عام والساخنة منها على وجه الخصوص ، لذلك فأن النجفَ ومنذُ وقتٍ مبكرٍ لعبت دوراً قيادياً، او مشاركا مؤثرا في الأحداث السياسية العراقية ، والإقليمية أحيانا ، وفي أحداث بحثنا هذا احتلت النجف مركزَ الصدارةِ بعد العاصمة بغداد، وبعدها تأتي المدن الأخرى بدرجات اقل، في حين تنعدم الحركة في مدن ومناطق كثيرة .

والنجف مدينة لها عمق تأريخي وديني وثقافي، فضلا عن نشاطها الاقتصادي[٢] المتأتي من حركة التجارة، والدفن، والزائرين للمراقد المقدسة فيها. وهي كانت ولازالت مقرا للحوزة العلمية للمذهب الأمامي الأثني عشري، تلك الحوزة التي استقطبت طلبة العلم من مختلف بلدان العالم الإسلامي، فتخرج منها علماء الفقه والأصول، وأصبح الكثير منهم مراجعاً للمسلمين في بلدانهم. وشُيدت فيها المكتبات العامة والخاصة، ونشأت فيها بيوتات ومجالس، نُظّمت فيها الحوارات الفقهية والأدبية والشعرية . كما كانت محط رحال الشعراء والأدباء والمفكرين، فنمت فيها وصُقِلت مواهب أدبية وشعرية . فكان من الطبيعي ـــ والحالة هذه ـــ ان ينتشر التعليم في هذه المدينة بشكل أوسع من سواها من مدن العراق الأخرى ، فانعكس ذلك على وعي الناس ، وتكونت علاقة طردية بين الوعي وانتشار تنظيمات الأحزاب السياسية السرية منها والعلنية بتوجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة ، ونمو الحركة الوطنية فيها [٣] ، الأمر الذي يمكن تلمسه من حجم النشاط السياسي في المدينة ، وشطر منه موضوع بحثنا هذا .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان للتنظيمات السياسية والفكرية والمهنية بمختلف اتجاهاتها الوطنية ، والقومية ، والاشتراكية ، التي سادت مبادئها وأفكارها في عقود الأربعينيات والخمسينيات ثم الستينيات من القرن الماضي ، الأثر الواضح في التأثير على البنية الفكرية والسياسية في مدينة النجف ، التي سبق ان ساد فيها التيار الاجتماعي المحافظ ، المتأثر بالتيار الأصولي المتشدد . إذ نرى ذلك واضحا من خلال الانتشار الواسع لمفاهيم الوطنية والقومية والاشتراكية والديمقراطية ، كبديل مطروح لمفهوم المذهب والدين او المحلة والعشيرة ، ونتيجة لذلك لم يعد الإسلام او التشيع الرابط الأساسي للمجتمع النجفي ، والدليل على ذلك ، سعة نشاط العناصر الشيوعية [٤] والقومية في المدينة إلى الحد الذي أصبحت فيه مظهرا من مظاهر الشارع النجفي أولا ، ومقدار حجم ردود الفعل والطاقات التي دفعت بها المؤسسة الدينية بكل أجنحتها للدفاع عن نفسها

وأفكارها كمرجعية دينية وقيادة اجتماعية من جهة ، ولتفنيد الأفكار الشيوعية [٥] والاشتراكية من جهة أخرى ، ثانياً.

ان مجموعة التحولات السياسية والاجتماعية التي جرت في النجف ساعدت على انتشار قيم ومفاهيم جديدة لم تكن موجودة او فاعلة في الساحة النجفية ، فأثر ذلك في تحريك الصراع الداخلي وزيادة الانقسام الفكري والسياسي في المجتمع النجفي ، فضلاً عن خلق معارضة حادة للسياسات الحكومية وتوجهاتها المركزية ، مما ساعد في زيادة التوتر والعنف في المدينة . وقد أتخذ هذا التوتر شكل مجابهة فكرية واسعة ، وتحريض سياسي ، وحتى معارك وصدامات في الشوارع ، مما ولّد وعيا فكرياً وسياسيا كبيراً لدى الجمهور النجفي ، انعكس على مجمل نشاط الحركة الوطنية في المدينة . لذلك نرى ان الأحزاب والقوى السياسية بمختلف تياراتها واتجاهاتها كقوى جديدة مؤثرة استقطبت طيفاً واسعاً من عناصر المجتمع النجفي ، حتى أضحت أفكارها ومبادئها تؤثر بشكل عميق في رسم ملامح الثقافة الاجتماعية والفكر السياسي لشريحة واسعة منهم ، وتؤثر بشكل واضح في توجيه وقيادة المجتمع المحلي ، للحد الذي جعل هذه القوى الجديدة تشكل خطرا لا يمكن تجاهله ، لا في حسابات السلطات الحكومية ، ولا في تصورات رجال الدين ، في تشكيل شخصية الفرد النجفي وتوجهاته الفكرية والسياسية .

أحداث الانتفاضة في بغداد :

أخذت القوى الوطنية المعارضة بعد انتهاء أحداث وثبة (كانون الثاني ١٩٤٨) تشعر بأنه من الخطأ خوض معركة جديدة من دون إيجاد صيغة لتوحيد جهودها ضد الحكومة ، ومع وجود هذا التصور لم يكن هناك أدنى شك بأن مسألة بناء جبهة وطنية موضوع سابق لأوانه [٦] ، إذ ان هذه القوى الفاعلة في الشارع العراقي لازالت متمسكة بخصوصيات طروحاتها الفكرية وبأنها الحل الأمثل لمعالجة أوضاع العراق من جوانبه جميعها ، لكن غياب مشروع الجبهة الوطنية لم يمنع من إيجاد صيغة للتفاهم في (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢)، تمخض عنه إيجاد (لجنة ارتباط) [٧] كان الهدف منها

تأمين الانسجام وتسهيل تبادل وجهات النظر في أي نشاط سياسي قادم . وقد اثر هذا التفاهم في توجيه جهود الأحزاب الوطنية وتنسيق أنشطتها باتجاه معارضة الحكومة ومن خلفها السلطات البريطانية .

فرض مجمل الموقف على الساحة العراقية والإقليمية [٨] تطور الأحداث باتجاه قيام الانتفاضة ، فقد سبق لعمادة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها الداخلي [٩] .بموجبه أصبح الطالب المعيد في بعض المواد الدراسية معيدا في موضوعات صفه كافة ، فاعتبر الطلاب ذلك مجحفا بحقوقهم ورأوا فيه محاولة لتضييق فرص نجاحهم ، فاحتجوا وقرروا إعلان الإضراب ابتداءً من يوم (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢) وإلى اجل غير مسمى ، وقد اتسع الإضراب فشمل كليات أخرى كالطب والحقوق والتجارة ودار المعلمين العالية ، لذلك اضطرت وزارة الصحة إلى إلغاء التعديل ، عندها قرر الطلاب إنهاء الإضراب والعودة إلى كلياتهم ابتداءً من يوم (١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢) [١٠] .

حصل اعتداء مدبر على أربعة طلاب من قادة الإضراب في (١٩ تشرين الثاني) في داخل الكلية ، نتج عنه إصابتهم بجروح مختلفة نقلوا على أثرها إلى المستشفى للعلاج [١١] ، كان المعتقد ان عمادة الكلية قد تورطت في الاعتداء ، لذلك أعلن الطلبة الإضراب من جديد مطالبين عزل العميد وإجراء تحقيق في الحادث . استغلت الأحزاب السياسية ومنظمات الطلبة تلك الحادثة فانتشر الإضراب وشمل بقية الكليات وبعض المدارس الثانوية والمتوسطة ، وتقرر القيام بتظاهرة كبرى يوم السبت (٢٢ تشرين الثاني) تلتقي فيها جميع التظاهرات الفرعية للكليات والمدارس في الساحة المقابلة لكلية العلوم والآداب [١٢].

وبدلا من ان تتعاون السلطة مع الطلبة لحل الأزمة بشكل سلمي يخدم الطلبة ويعمل على رفع مستواهم العلمي ، عمدت يوم السبت (٢٢ تشرين الثاني) إلى مهاجمة التظاهرة والاعتداء على الطلبة المضربين بتوجيه قوات الشرطة لتفريقهم بالقوة والاعتداء عليهم وضربهم بقسوة ، كما تم إطلاق القنابل المسيلة

للدموع والعيارات النارية ، فكانت النتيجة مواجهات عنيفة في أكثر من مكان نتج عنها إصابة العشرات من المتظاهرين وبعض أفراد الشرطة .

وكان الطلبة القوميون في كلية الحقوق سبق لهم ان أصدروا بيانا قبل انطلاقهم في التظاهرة بعنوان " اتحاد الشباب القومي العربي " وأعلنوا فيه مطالب الطلبة التي تلخصت في :

١. وجوب الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة .

٢. القيام بالإصلاحات الداخلية الآنية اللازمة لصيانة الحريات العامة ومواكبة التطور العالمي .

٣. معاقبة المسؤولين عن الاعتداءات على الطلبة .

كما رفع الطلبة الشيوعيون المتظاهرون مذكراتً احتجاجيةً إلى السلطات العليا عرضوا فيها مطاليبهم التالية :

١. إلغاء الأجور الدراسية في الكليات والمدارس .

٢. تأييد المذكرات التي قدمتها الأحزاب السياسية إلى البلاط الملكي .

٣. تأييد مذكرة أنصار السلام المقدمة إلى البلاط الملكي[١٣].

على اثر تجدد المظاهرات قرر مجلس التعليم العالي إيقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداءً من (٢٣ تشرين الثاني) ، كما قرر مجلس المعارف إيقاف الدراسة في جميع المدارس على اختلاف درجاتها ابتداءً من التاريخ نفسه وإلى إشعار آخر، كإجراء لإيقاف المظاهرات او الحد منها [١٤] . وعلى الرغم من هذا القرار فقد استمرت الإضرابات وتوسعت المظاهرات لتنضم لها شرائح اجتماعية ومهنية أخرى .

قدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالته في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢) على خلفية فشل الحكومة في قمع المظاهرات . فكلف الوصي جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة ، إلا انه لم يوفق إلى ذلك بسبب تصاعد وتيرة الأحداث وعنفها ، ففي يوم الأحد (٢٣ تشرين الثاني) دخلت شرائح العمال مع الطلاب وطبقات الشعب الأخرى فبلغت المظاهرات أوجها وتميزت بالعنف الشديد والتلاحم بين جميع المشاركين فيها بغض النظر

عن انتماءاتهم الحزبية والمهنية ، وحمل المتظاهرون لافتات هاجمت الطبقة الحاكمة والانكليز ، ثم هاجموا مكتب الاستعلامات الأمريكي واحرقوه ، كما احرقوا مطبعة جريدة (التايمز) ، ومركزا للشرطة وأشعلوا النيران فيه [١٥] ، وهاجم المتظاهرون أيضا مقر حزب الاتحاد الدستوري الذي يتزعمه نوري السعيد ، ومكتب الخطوط الجوية البريطانية عبر البحار [١٦] ، ومكتب شركة نفط العراق البريطانية[١٧].

كانت حصيلة التظاهرات لهذا اليوم قتل أربعة من الشرطة ، وثلاث وعشرين من المتظاهرين ، واعتقال ثلاث وسبعين متظاهرا ، وعدد كبير من الجرحى [١٨] .

وحينما فشلت قوات الشرطة في إعادة الأمن والنظام ، تم إنزال قوات الجيش التي انتشرت من دون ان تتعرض للمتظاهرين ، كما ان المتظاهرين لم يتعرضوا لها بل هتفوا لها وحيّوها . إلا ان تطورات الموقف وتصاعد الأحداث دفعت الوصي عبد الإله في (٢٣ تشرين الثاني) إلى تكليف رئيس أركان الجيش نور الدين محمود بتشكيل الوزارة [١٩] التي ألفها في اليوم نفسه ، وكانت باكورة أعمالها إصدار مجموعة مراسيم بإعلان الأحكام العرفية ، ومنع التظاهرات والتجمعات ، ومنع حمل السلاح بأشكاله كافة، وحُلّت جميع الأحزاب السياسية ، وعُطّلت سبع عشرة صحيفة بضمنها جميع الصحف الحزبية[٢٠]، كما شنت الحكومة حملة واسعة لإلقاء القبض على العناصر الوطنية والمشاركين في التظاهرات من مختلف شرائح الشعب ، كان من بينهم قيادات الأحزاب الوطنية والمنظمات السياسية والمهنية ، حتى زاد عددهم على الثلاثة آلاف معتقل . وعلى الرغم من شدة هذه الإجراءات ، وإصدار الأوامر المشددة إلى قوات الجيش والشرطة بمواجهة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم ، استمرت التظاهرات يوم (٢٤ تشرين الثاني١٩٥٢) حتى المساء [٢١] . لذلك اصدر قائد القوات العسكرية قرارا يقضي بمنع التجول في العاصمة بغداد وضواحيها من السادسة صباحا إلى السادسة مساءا [٢٢] .

ولغرض التخفيف من غضب الجماهير ، ولإظهار الحكومة وكأنها قد استجابت إلى مطالبها ولو جزئيا ، ألقى رئيس الوزراء نور الدين محمود بيانا مساء (

٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢) أعلن فيه ان حكومته عازمة على تخفيض الضرائب ، وجعل التعليم العالي مجانا ، وتقوية الجيش ، وتأليف لجنة من كبار رجال القانون والإدارة لإعداد لائحة قانون الانتخاب على أساس مبدأ الانتخاب المباشر ، وتطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة ، وإعداد لائحة للضمان الاجتماعي [٢٣] .

وهكذا تمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع بالأحكام العرفية وسياسة الحديد والنار التي كلفت الشعب العشرات من الضحايا ، فضلا عن مصادرة حقوقه وحرياته الدستورية . ولم يرفع قرار منع التجول إلا في (١١ كانون الأول ١٩٥٢) ، ولم يسحب الجيش من الشوارع إلا في (١٣ كانون الأول ١٩٥٢) [٢٤] .

ومع ذلك يمكن القول ان الانتفاضة حققت شيئا من أهدافها في استجابة الحكومة بتغيير قانون الانتخاب وجعله على أساس الانتخاب المباشر وإجراء جملة من الإصلاحات الضرورية التي كانت لابد منها .

التظاهرات والإضرابات في النجف قبل أحداث الانتفاضة:

كانت أحداث الانتفاضة معبرة عن طبيعة الوضع السياسي في العراق ، إذ كانت الطبقات المثقفة والفقيرة في المدن في حالة هيجان شديد ضد الحكومة والنفوذ الأجنبي . وفي النجف كان هناك نشاط جماهيري واضحاً سبق أحداث الانتفاضة يمكن تأشيره في ضوء ما جرى من أحداث سبقت الانتفاضة .

ففي تقرير سري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل [٢٥] أشار إلى قيام مظاهرة احتجاجية في يوم الثلاثاء (٢٧مايس ١٩٥٢) ، إذ تجمعت أعداد كبيرة من أبناء المدينة في الساحة المقابلة للباب الشرقي للصحن الحيدري الشريف متسللين من الطرقات و الأزقة الفرعية التي تنفذ إليها على شكل مجاميع صغيرة وأفراد للقيام بتظاهرة للاحتجاج على السياسات الحكومية والوضع الاقتصادي المتردي في المدينة ، مما يدل على التخطيط المسبق للحدث . وقد احتاط الكثير من المتظاهرين لإخفاء معالم شخصياتهم بواسطة وضع النظارات السوداء على عيونهم مع اللثامات على وجوههم لغرض منع الشرطة السرية من التعرف عليهم [٢٦] . وعند تجمعهم تم نشر

ورفع مجموعة من اللافتات حملت شعارات مختلفة منها : (فلتسقط وزارة نوري السعيد المجرمة) و (نريد وطنناً حراً و شعباً مستقلاً) و (نريد حل المعاهدة وحل المجلس النيابي) و(نطالب بمنع تصدير الطعام) وانطلقوا باتجاه السوق الكبير وهم يرددون الهتافات المعادية للحكومة ويهتفون بسقوط رئيس الوزراء نوري السعيد وينعتونه بالسفاك ، وأخذ عدد المتظاهرين يتزايد شيئاً فشيئاً مع تقدمهم في السوق الكبير(٢٧) .

انتقل خبر التظاهرة إلى الشرطة المحلية ، فأسرع الضابط الخفر مع مفرزة من الشرطة إلى السوق الكبير لتفريق التظاهرة ، وحال وصولهم اشتبكوا مع المتظاهرين و لم يستطع أفراد الشرطة تفريق التظاهرة، ولا حتى حماية أنفسهم . إذ حاصرهم المتظاهرون و انهالوا عليهم بالضرب و أثخنوهم بالجراح ، فانسحبت أفراد الشرطة هاربين لعدم حملهم للسلاح فضلا عن كثرة المتظاهرين و شراستهم ، وفي الوقت نفسه أحاط بعض المتظاهرين بالمفوض (مهدي حميد) مستغلين حالة الازدحام الحاصلة في السوق وأشبعوه ضرباً بالهراوات و المكاوير حتى أُثخن بالجراح وسقط فاقداً للوعي والنطق من جراء إصاباته المتعددة ، وبقي فاقداً للوعي حتى فارق الحياة صباح يوم (٣ حزيران ١٩٥٢) في مستشفى الفرات الأوسط في مدينة الكوفة . كما أصيب جميع أفراد مفرزة الشرطة وتم نقلهم إلى مستشفى الفرات الأوسط بسبب خطورة حالتهم الصحية (٢٨) .

وعلى الرغم من خطورة الموقف وإصابات الشرطة ، قلل المتصرف في تقريره المرفوع إلى وزارة الداخلية من قيمة التظاهرة و القائمين بها ، إذ قال إنها كانت " بسيطة ، و أنها لم تدم طويلاً ، و ان المتظاهرين كانوا من ذوي الميول الشيوعية ، وهم معروفون من قبل سلطات الأمن ، و سيتم ألقاء القبض عليهم ضمن وقت قصير" . إلا انه في ختام التقرير نرى ان المتصرف يناقض نفسه بنفسه ولا يستطيع ان يجانب الحقيقة حينما يشير إلى التظاهرة مرة أخرى ويصفها بـ " السابقة الخطيرة " التي خلقت جواً مضطرباً في مدينة النجف ومحيطها (٢٩).

دفع الحدث السلطات الحكومية إلى توسيع المراقبة السرية واستمرارها ، لقطع الطريق على العناصر

الوطنية التي سمّوهم بـ " الانتهازيين " ، ففي صباح يوم الأربعاء (٢٨ مايس ١٩٥٢) حضر متصرف اللواء بنفسه إلى النجف و بصحبته مدير شرطة اللواء ، للإشراف على عملية متابعة هذه العناصر ، وخلال بضع ساعات من وصولهم جرت حملات دهم بلغ عدد المقبوض عليهم خلالها ثمانية وعشرين شخصاً ، تبينت علاقتهم بحوادث التظاهرة والصدام مع الشرطة المحلية ، تم إلقاء القبض عليهم و توقيفهم بموجب المادة الرابعة من قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم (٧٠) لسنة (١٩٣٢) وهم : حسين نجم روضة /عامل نسيج ، صالح مهدي الشمرتي / بائع عگـل ، سيد محمد باقر الحكيم / صاحب مكوى بخار ، السيد محسن السيد سلمان/ ملاك ، عبد الزهرة الركابي / خياط ، حسن محسن عوينة/ طالب ، ناجي عبد علي رمزون الملقب (الأسود) / عاطل ، عبد الحسين الحاج عباس ابو العگـل / بائع عگـل ، عبد الحسين شبر الملقب (ليلو) / بائع كماليات ، مهدي صالح جنگـل / صاحب معمل ، عبد الرزاق طنبيرة / عطار، حسين سلطان / عطار، سيد حسين اسد الله / طباع ، محمود عبود الملقب (ابو شوارب) / حداد ، عبد الله حميد / قهواتي ، صادق الجواهري / عاطل ، جواد محمد حسن جريو / بائع شباك صيد ، حسن الشيخ نعمة / عطار، صادق الشيخ باقر / طباع يشماغ ، عبد الزهرة طنبيرة / طالب ، جواد السيد مهدي / بائع خرز، رشيد سعيد السباك/ سائق سيارة ، السيد محسن السيد علوان / نجار ، مكي محي الدين / كاسب ، حسان شايع / بائع شاري ، سعيد عبد الحسين دعبول / عاطل .

ومن مدينة الكوفة : صاحب كاظم حنحون / مساعد بائع أدوية ، نعمان صادق زلزلة / طالب ثانوية [٣٠] . كما جرى تعقيب المتهمين الهاربين بعد ان صدرت بحقهم أوامر إلقاء القبض عليهم من حاكم التحقيق وفق المادة (٨٩ آ) من (ق ع ب) وهم : كاظم الجواهري / حائك ، سيد مهدي الحكيم / بائع كماليات ، رسول عجينة / قصاب ، رضا جريو / طالب ، حسن الجد / كاسب ، علي المطلك / عامل نسيج ، سيد حسين العطار / عطار [٣١].

إجراءات المتصرفية للحد من نشاطات الحركة الوطنية :

قدمت متصرفية لواء كربلاء إلى وزارة الداخلية مجموعة من المقترحات والإجراءات الأمنية لغرض الحد من نشاطات الحركة الوطنية المتصاعدة في النجف ومحاسبة القائمين بها ، ففي (٢٩ مايس ١٩٥٢) طالب متصرف لواء كربلاء مكي الجميل من وزارة الداخلية بضرورة الإسراع بتأسيس (مكتب الهوية الدائم) [٣٢] في النجف ليقوم بواجبه في متابعة العناصر المعارضة للحكومة و سياساتها ، وقال ان ذلك سيساعد على تعيين الاتجاهات المطلوبة لإدارة القضاء بموجب التوجيهات الحكومية . كما طالب مديرية الشرطة العامة بضرورة الإسراع بالعمل على إنشاء مخفر جديد للشرطة اقترح ان يكون موقعه إلى جوار الصحن الحيدري الشريف ، ليسهم في الحد من نشاطات المعارضة ومقاومتها [٣٣] .

وفيما يخص الحزب الشيوعي ونشاطاته التي ازدادت وتوسعت في مدن النجف والكوفة ، طلب متصرف اللواء من وزارة الداخلية في(١٢ حزيران ١٩٥٢) ، ثم أكد الطلب في (٢٨ منه) بضرورة فتح مكتب لمقاومة الشيوعية في النجف ، وقال ان ذلك ضروري لرصد تحركات من أسماهم بحملة " المبادئ الهدامة " الذين استفحل أمرهم ، ولاستئصال جذور هذا " المبدأ الهدام " في مدينة مهمة كالنجف [٣٤]. وكإجراء سريع اقترح المتصرف نقل (الشعبة الخاصة) من مديرية شرطة اللواء في كربلاء إلى النجف إذ أشار إلى عدم وجود ضرورة لها في كربلاء في الوقت الذي تحتاج فيه النجف لوجودها بشدة لتأخذ على عاتقها أمر تنظيم أضابير وقوائم الشيوعيين والقيام بالتحريات والتعقيبات المقتضية للحد من نشاطهم [٣٥] . كما أوصى متصرف اللواء وبشكل سري مديرية الشرطة العامة في وزارة الداخلية ، بضرورة ان يتم تبديل قوة الشرطة في النجف من ضباط و ضباط صف وأفراد بمجموعات جديدة ، فضلاً عن الشرطة السريين ، بسبب الحوادث التي جرت و ما لها من تأثيرات ومخاطر فيما لو تم استمرار الملاك السابق بالعمل في المدينة . وقد تم بالفعل تنفيذ ذلك خلال مدة أسبوعين [٣٦] . كما أكد المتصرف لوزارة الداخلية على ضرورة زيادة قوة الشرطة في النجف بثلاثين

شرطياً إضافيا لتمكين الإدارة المحلية من السيطرة على الوضع فيها بعد ازدياد نشاطات الأحزاب السياسية المعارضة في العاصمة وشدة انعكاسات ذلك على النجف[٣٧] .

وفي تقرير آخر عن تأزم الوضع في المدينة أشار المتصرف مكي الجميل في (٢٧ حزيران ١٩٥٢) إلى انه قد وصل إلى علم السلطة المحلية في النجف معلومات عن خطة للمعارضة للقيام بمظاهرة صباح اليوم (٢٩ حزيران) وهو اليوم الذي يجتمع فيه المجلس النيابي للمذاكرة حول لائحة قانون تعديل (قانون انتخاب النواب) ، وذكر التقرير إن التظاهرة سيقوم بها أهالي ممن اسماهم " المتهمين من الشيوعيين " وزملائهم انتصارا لأولئك الموقوفين عن طريق إظهار رفضهم للقانون المذكور . وبناء على ذلك حضر متصرف اللواء بنفسه إلى النجف مساء يوم (٢٨ حزيران) للعمل على إحباط التظاهرة بنشر قوات الشرطة ومفارز الأمن بشكل ظاهر وموسّع . وبسبب هذه الاستعدادات الأمنية غير المسبوقة لم تحصل التظاهرة [٣٨] . ومن الجدير بالذكر هنا ان هذه الإجراءات البوليسية المشددة من قبل الإدارة المحلية والتي أخذت تتكرر ، أصبحت موضع استنكار ورفض الحركة الوطنية حتى أصبح ذلك شعارا رفع في كل التظاهرات اللاحقة .

برر متصرف اللواء نشاط الأحزاب السياسية في النجف بتجمعاتها القومية واليسارية في تقرير سري لاحق موجه إلى وزارة الداخلية بتاريخ (٢٩ تموز ١٩٥٢) ، أشار فيه – حسب وجهة نظره – إلى إن ضرورة العمل الوطني والقومي قادت بالضرورة إلى تأسيس الأحزاب و فروعها التي انجرف في تيارها الكثير من النجفيين ممن لا يمتلك الوعي السياسي الكافي للارتقاء بالعمل إلى مستوى المصلحة الوطنية ، و قال ان ذهنية هؤلاء لم تستطع هضم فكرة الأحزاب و مبادئها و اتجاهاتها ، وبسبب ذلك كان يتم تفسير الخصومة السياسية على أنها خصومة شخصية أو أسرية ، مما يقود إلى التصور بأن النشاط الذي يؤدي إلى إقلاق الإدارة المحلية او المركزية وإرباك الوضع العام هو انتصارا لهم وإقلاق لخصومهم . و من هنا تكتل كل حزب وأصبح يتجه إلى ما يثير البغضاء وأشغال الحكومة

بما لا جدوى فيه سوى الإرباك والهدم . فكان إضراب النجف الأخير وليد هذا التنازع ، وقد أحاطته الأحزاب بشيء كثير من الاستغلال و التهديد على لسان صحفها .

وفي فقرة أخرى من التقرير يبرر المتصرف سعة النشاط السياسي في النجف والعلاقة القائمة بين بعض رجال الدين وقيادات الأحزاب السياسية في العاصمة بغداد والتنسيق القائم بينهم بالقول : أن الحزبية في النجف متأصلة في نفوس معظم سكان المدينة ، وهم يستغلون قدسيتها ومكانتها الدينية بما شاءت أهوائهم ومشاربهم ، ويستغل ذلك بعض رجال الدين أو العلماء منهم ، إذ يوجهونهم إلى ما يفيدهم في بعض الأمور و بفضل تبادل المنافع بين الفريقين داعبت السياسة مخيلة بعض رجال الدين فأقنعتهم على النزول في ميدانها باسم الدين ، فتوطدت من جرائها العلاقات بين هؤلاء العلماء و بين شخصيات العاصمة بحيث صاروا يحاكونهم في مجال النشاط السياسي كلما كان ذلك في صالحهم [٣٩].

وينهي المتصرف تقريره برسم تصوراته عن العمل الحزبي في المدينة وتبني موقف خلص فيه إلى القول: بـ " أن مفهوم العمل الحزبي في النجف لم ينضج بعد بأبعاده الوطنية ، يقابله عدم نضج في المستوى الفكري ، والتطرف الديني والاجتماعي " . وهو من خلال هذا التصور يضع تشاؤما واضحا لمستقبل المدينة فيقول : " وأننا إذ نخشى هذا المصير فإنما نرثى لحال البلد و ما سيجره هذا التوجه الخاطئ من الشعور بالوطنية من نتائج تجريح لحالة الاستقرار و توسع لدائرة الهدم " [٤٠] .

أحداث الانتفاضة في النجف :

مهدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتأزمة في العراق بشكل عام ، وفي مدينة النجف بشكل خاص ورفض الحكومة لإجراء إصلاحات جدية الطريق إلى حدوث المواجهة الواسعة بين السلطات الحكومية المحلية والحركة الوطنية في المدينة ممثلة بمختلف فئات المجتمع النجفي وطيفه السياسي والمهني الواسع ، إذ تحولت الإضرابات والاحتجاجات وتظاهراتها من طابعها السلمي المطالب بالإصلاح وحقوق الشعب الدستورية وصيانة البلاد ومصالحها العليا إلى مواجهات دامية نزف فيها الدم العراقي ولعلع فيها الرصاص بكثرة .

ففي الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة من بعد الظهر يوم (٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢) انطلقت تظاهرة محدودة من سوق الحويش باتجاه الصحن الحيدري الشريف ، كان الغرض منها جس نبض ردود فعل قوات الشرطة وحجم تصديها للمتظاهرين ، ومع تجمع قوات الشرطة لصد المتظاهرين وتفريقهم بالقوة انسحب المتظاهرون وتفرقوا بسرعة من خلال التسرب في الأزقة الضيقة المحيطة بالصحن الحيدري الشريف التي لا تقوى قوات الشرطة على اقتحامها . وقد أثار ذلك انتباه الشرطة السرية ، إذ أشار تقرير الشعبة الخاصة في النجف إلى ان هذه التظاهرة كانت تمويهية ، وانه لابد وان ستنطلق التظاهرة الرئيسية في وقت لاحق ومن مكان آخر(٤١) .

أعادت الشرطة المحلية نشر مفارزها وعناصر الشعبة الخاصة في المناطق الرئيسية المحتملة للتجمع بناء على المعلومات المتوافرة لديها استعدادا لما قد يحصل . وبالفعل انطلقت التظاهرة الرئيسية في الساعة الخامسة والربع عصرا من شارع ثانوية النجف باتجاه السوق الكبير ، وكانت ضخمة لدرجة ان الشرطة التي دأبت دائما على مجانبة الحقيقة والإقلال من شأن الأحداث الوطنية وأعداد المشاركين فيها لم تستطع ان تنكر ذلك ، فأشارت في تقريرها إلى ان النجفيين قد استعدوا إلى هذه التظاهرة من خلال إعلان الإضراب العام في المدينة وغلق الحوانيت والأسواق احتجاجا على مواقف الحكومة أولا ، وللمساهمة في التظاهرة ثانيا ، وقالت ان أعداد كبيرة من أبناء المدينة ومن مختلف طبقاتها ألتفت حول التظاهرة واشتركوا فيها او ساندوها . إلا انها من جانب آخر حاولت إفراغ التظاهرة من محتواها الوطني فاتهمت المتظاهرين بالشيوعية وقالت ان المشاركين في التظاهرة من منتسبي باقي الأحزاب السياسية كان بتحريض من الشيوعيين . وفي ذلك مجانبة أخرى للحقيقة وإفراغا لدور القوى والأحزاب الوطنية الأخرى .

انطلقت التظاهرة في مسيرتها من شارع الثانوية بعد اكتمال تجمعها باتجاه ساحة الميدان ، ومنها إلى السوق الكبير الذي اخترقته ببطأ حتى وصلت إلى الصحن الحيدري الشريف ، ومن ثم أخذ المتظاهرون

يطوفون حول الصحن وقرب وأمام مخفر باب الصحن متحدين الشرطة وقوات الأمن ، بعد ذلك اتجهت التظاهرة نحو سوق العمارة وطافت فيه ثم عادوا إلى السوق الكبير ومنه إلى ساحة الميدان وشارع الثانوية وشارع المستشفى وعادوا ثانية إلى قرب ساحة الميدان وتفرقوا في الساعة السابعة والنصف مساءً .

انطلق المتظاهرون وهم يحملون لافتات (شعارات) من الخام الأبيض كتب عليها العبارات التالية : (يسقط الاستعمار . نُريد جلاء المستعمرين من العراق . نُطالب بمحاكمة سفاكي دماء الشهداء الأبرار . نُذبح فداء لشعبنا . نُريد إطلاق سراح الموقوفين السياسيين . يعيش أنصار السلام في العراق . تسقط الشرطة المحلية والتحقيقات الجنائية) ، وكان صوتهم يدوي بالهتافات والتصفيق ، وكانت الهتافات مطابقة لما يحملون من اللافتات المكتوبة ، كما هتفوا بسقوط وزارة مصطفى العمري .

أشارت تقارير الشرطة إلى ان المتظاهرين كانوا قد خططوا للهجوم على مركز الشرطة الرئيس والمخافر الأخرى ، وانهم كانوا يريدون إخراج الموقوفين من التوقيف بالقوة ، إلا ان تدابير الشرطة والاحتياطات المتخذة حالت دون تمكنهم من الوصول إلى مركز الشرطة الرئيس ، وبعد ان عاد المتظاهرون إلى ساحة الميدان للمرة الثالثة ، قامت قوات الشرطة بتفريقهم بالقوة فاخذوا يطوفون في الشوارع القريبة على شكل جماعات تراقب إجراءات الشرطة وتحركاتها (٤٢) .

ومن الجدير بالذكر هنا ان تقارير الشرطة السرية أشارت إلى ظاهرة جديدة لم تكن مسبوقة في المجتمع النجفي ألا وهي مشاركة النساء في التظاهر من خلال مرافقتها لذويها من المتظاهرين ، إذ كان الكثير من النساء يخرجن مع المتظاهرين ويهتفن معهم ويزغردن تشجيعا لهم ، وبحكم حجاب المرأة النجفية والتقاليد التي تفرض عدم التعرض للنساء او تفتيشهن ، كانت النساء المشاركات في التظاهرة عبارة عن مشجب متحرك للسلاح ، إذ كانت كل واحدة منهن تخفي بين ملابسها وتحت عباءتها السلاح الخاص بذويها من المتظاهرين سواء كان سلاحا ناريا أم ابيض ، وعند الحاجة له في

المواجهات يتم إخراجه وبعد الفراغ منه يتم إخفائه والانسحاب بهدوء ، وقد وفر ذلك الغطاء الكافي للاستعداد للمواجهات المسلحة في حالة حصولها ، فضلا عن عدم حصول حالة تلبس بحمل الأسلحة الممنوعة عند إلقاء القبض على احد المتظاهرين من قبل الشرطة (٤٣) .

ختمت الشعبة الخاصة تقريرها برصد ابرز المشاركين في التظاهرة ، او من استطاعت التعرف عليه من خلال إفادات وشهادات أفراد الشرطة السرية اللذين اندسوا مع المتظاهرين في هذه التظاهرة وهم : (حبيب سميسم ، و سيد جعفر أغائي ، ونعمة مجيد المختار ، وعبد الزهرة حسن الخياط ، ووهاب عباس شعبان ، وسيد محمد علي الحكيم ، ومحسن حسن الجراخ ، وعواد رضا العقار ، ولطيف عبود زيارة ، وعباس نجم روضة ، وسيد محسن السيد كاظم ، وغازي شريف ، وشاكر عبد الشهيد ، وناجي عبد علي الأسود ، و رسول محسن عجينة ، وصاحب جلاب ، وسيد جواد جريو ، ورضا محمد حسن جريو ، وصادق الشيخ باقر ، وحسن شريف ، وغازي محسن شريف ابو الجوهر ، وحامد محسن عجينة ، وسيد علي السيد كاظم السيد سلمان) . وبناء على تشخيص هذه الأسماء ، طالبت الشرطة بإجراء التحقيقات ضدهم فصدرت الأوامر بإلقاء القبض عليهم وفق المادة (٨٩ آ ق.ع. ب.) (٤٤).

في يوم التالي (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢) وفي حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحا خرجت مظاهرة أخرى كان غالبية المشاركين فيها من الطلبة ، إذ سبق لهم ان تجمعوا في شارع متوسطة النجف ، ومن أمام المدرسة المتوسطة والمحكمة اتجهت التظاهرة باتجاه شارع ثانوية النجف لإشراك طلبة المدرسة الثانوية في التظاهرة ، وفعلا اضرب الكثير من طلبة المدرسة الثانوية عن الدوام الرسمي وخرجوا للمشاركة مع زملائهم في التظاهرة . وقد أشار معاون الشعبة الخاصة في النجف في تقريره عن هذه التظاهرة بأنها كانت سلمية ، ولم تتخللها أية مصادمات او اشتباكات مع قوات الشرطة ، إذ عبر الطلبة المتظاهرون عن رأيهم من خلال ما حملوه من لافتات وما هتفوا به من شعارات . إذ انطلقت التظاهرة من أمام ثانوية النجف باتجاه الميدان ، ومنه اخترقت السوق الكبير

وصولا إلى الصحن الحيدري الشريف وقد استغرقت مسيرة هذه التظاهرة ما يقرب الساعتين. كان المتظاهرون يحملون مجموعة من اللافتات التي كتب عليها شعارات عبرت عن توجهات المتظاهرين ومطالبهم ، كما كانوا يهتفون بها وكان مضمونها : (ليحيا الجادرجي ، ليسقط الاستعمار ، ليسقط نوري السعيد ، تسقط الشرطة المحلية ، نريد جلاء المستعمرين ، نريد إلغاء الأحكام العرفية) [٤٥] .

استمرت التظاهرات الجماهيرية في النجف تنطلق معبرة عن سخط الجماهير الشعبية ومعارضتها ورفضها للأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة كجزء من نضال الحركة الوطنية العراقية وانتفاضتها الشعبية . فبعد التظاهرة الطلابية التي انطلقت صباح يوم (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢) أعقبتها مظاهرة أخرى في الساعة الرابعة من عصر اليوم نفسه.

رصدت الشرطة السرية مكان التجمع الكبير والمتزايد للمتظاهرين في شارع ثانوية النجف بعد ظهر اليوم أعلاه استعدادا لانطلاق التظاهرة ، لذلك أُخذت الاستعدادات لمواجهتهم في ساحة الميدان في حالة عدم تفرقهم ، إذ هُيّأت قوات من الجيش سبق لها وان رابطت في المدينة لصد المتظاهرين وتفريقهم بالقوة بحسب الأوامر التي تلقتها من مراجعها ، وأكدتها وزارة الداخلية ، والتي أعطت الإذن باستخدام القوة المفرطة لقمع المتظاهرين وتفريقهم ، مع الموافقة على إطلاق الرصاص في حالة حصول المواجهة او الحاجة له .

انطلقت التظاهرة التي وصفتها تقارير الشعبة الخاصة بـ (الحاشدة) من دون تقدير أعدادها من شارع الثانوية باتجاه ساحة الميدان وهي تهتف بكل قوة وحماس ، وعند وصول المتظاهرين قبل الساعة الخامسة بقليل إلى ساحة الميدان التي رابطت فيها قوات الجيش حصلت المواجه ، إذ داهمت قوات الجيش المتظاهرين في الميدان لمنعهم من التقدم باتجاه السوق الكبير أولا ، ولتفريقهم ثانيا . إلا أن الحشود الكبيرة لم تتفرق بالرغم من مضايقتهم ومحاصرتهم ثم ضربهم بالهراوات . وعند شعور المتظاهرين بالضيق حصلت المواجهات مع قوات الجيش التي تطورت إلى استخدام السلاح الأبيض

والأسلحة النارية مما توافر لدى المتظاهرين في مقابل قوات الجيش التي دُججت بالسلاح . وتشير تقارير الشرطة إلى ان المتظاهرين هم اللذين بدؤا بإطلاق النار ، إذ قام قسم منهم في الساعة الخامسة وعشر دقائق بإطلاق العيارات النارية باتجاه قوات الجيش التي قابلتهم بالمثل واستمر انطلاق الرصاص لأكثر من عشرة دقائق ومن جراء ذلك أصيب (الجندي الأول حميدي جاسم) احد جنود القوة المرابطة بطلقة نارية من مسدس في رأسه ، كما أصيب شخصين من المتظاهرين بطلقات نارية وهما : (حمودي بن عبد فنه أصيب بطلقة بندقية في رأسه ، و حسن هادي / صانع حداد ، أصيب بطلقة مسدس) قال التقرير أنها من قبل شخص من المتظاهرين على اعتبار ان قوات الجيش كانت تستخدم البنادق فقط . وخُتم تقرير معاون الشعبة الخاصة في النجف عن أحداث هذه التظاهرة بما أفاده أفراد الشرطة السرية المندسين في التظاهرة الذين شخصوا أكثر من ثلاثين متظاهرا كانوا من ابرز المشاركين في التظاهرة والمنظمين لها . وعليه باشرت الشرطة بإجراء التحقيقات معهم وهم : (المحامي هادي جبك ، حسن محسن عوينه ، عواد الحاج رضا الصفار ، حاتم أسد التركي ، حمزة بن محمد زيارة ، ناصر حسين ، سيد محمد علي الحكيم ، سيد صالح السيد كاظم القزاز ، احمد حسن ، عبد الله الحاج حمد، صالح الحاج حمد ، كاظم الحاج حمد ، محمد عبيدة ، سيد جابر أبو الثلج ، سيد محمود السيد عيسى ، عبد الله الفيترجي ، محيى فرج ، عبد الزهرة العفاري ، حامد راشد ، علاوي شمسه ، حسون محمد حسين ، قسام ابو السلايات ، نجم عبد الله العذاري ، خالد الكرماني ، أموري علي دوش، حميد كريم السيد حسن ، شاكر نوري ، سيد تركي ابن اخت السيد هاشم ، صاحب شمران ، طاهر مسلم ، جاسم محمد أبو الهوايش ، غازي فيروز العبد ، علي رشيد مطرود) [٤٦] .

تأزم الموقف في النجف على اثر هذه الصدامات ، خصوصا وان الحكومة قد زجت بقوات الجيش لمواجه المتظاهرين ومنعهم من التعبير عن رأيهم والدفاع عن حقوقهم ، بعد ان عجزت قوات الشرطة في هذه المهمة ، وهي مهمة ليست من واجب قوات الجيش في شيء .

وبسبب ذلك اهتزت سمعة الجيش لدى المواطن العادي ، فحصلت فجوة بين التصور الوطني لواجب القوات المسلحة في الجيش ، وبين المهمات القمعية التي تعمل السلطات الحكومية على زجه فيها . وفي محاولة لقائممقام النجف لطفي علي [٤٧] لإصلاح الأوضاع على طريقته الخاصة ، ووفقا للقياسات الحكومية ، عمل على قلب الحقائق ، وان يوصم الحركة الوطنية بشتى النعوت والصفات للإقلال من شأنها وشأن دورها الوطني . ففي البيان الذي أصدره في الصباح الباكر من يوم (٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢) والذي طبع على شكل منشور عام وزع بأعداد كبيرة في جميع محلات النجف وشوارعها وأسواقها ، فضلا عن الدوائر الحكومية والمدارس الرسمية . ادعى القائممقام في بيانه ان المظاهرات التي قامت في النجف لم يكن ورائها إلا بعض من اسماهم بـ " الانتهازيين وذوي الميول المنحرفة " ، وقال ان هذه التظاهرات واستمرارها أدى إلى " إقلاق الراحة العامة وترويع السكان الآمنين " ، لذلك استلزم إناطة امن وحراسة المدينة إلى قوات الجيش التي رابطت في المدينة لهذه الغاية ، متناسيا الفشل الذريع الذي أصاب إدارته المحلية وقوات الشرطة التي لم تستطع مواجهة نشاط الحركة الوطنية وتواصله ، لذلك طالب الأهالي بالخلود للسكينة والامتناع عن التظاهر استنادا إلى قانون التجمعات والاجتماعات العامة الذي يمنع التجمعات غير المرخصة من قبل الحكومة . كما طالب القائممقام في بيانه المواطنين كافة ومن كل الطبقات مساندة السلطة المحلية والجيش وقال ان ذلك مهم لتطمين النفوس وإشاعة الطمأنينة بين الناس . وأشار إلى ضرورة عدم التسبب بكل ما من شأنه تعريض حياة الأبرياء في هذه المدينة المقدسة إلى الحوادث المؤسفة التي قد تحدث من جراء عدم مبالاة من اسماهم بـ " الفئة الفاسدة " التي تستمر في التحريض ضد الحكومة . وأخيرا ختم القائممقام بيانه بالتهديد والوعيد لكل من لا ينصاع إلى أوامر الحكومة وقال ان المخالف سيرتكب جريمة تتعلق بأمن الدولة ، فضلا عن مخالفته لأحكام القوانين المرعية لذلك فأنه سيعرض نفسه إلى اشد العقاب [٤٨] .

لم يكن لهذا المنشور أي صدى او اثر في الشارع النجفي ، إذ انه لم يكن سوى محاولة من القائممقام لإبراء ذمته أمام المراجع الحكومية العليا ، إذ لم تمضِ سوى بضع ساعات حتى انفجر الوضع في المدينة من جديد . ففي حوالي الساعة الحادية عشرة والربع صباحا من اليوم نفسه **(٢٦ تشرين الثاني)** انطلقت تظاهرة جديدة من سوق المشراق متجهة إلى ساحة الميدان وقد علت فيها هتافات المتظاهرين وهم يهتفون بتحقيق مطالبهم ويرددون الشعارات ومنها : (يسقط المستعمرون ، يسقط الخونة ، تسقط الشرطة المحلية والتحقيقات الجنائية ، يحيا كامل الجادرجي ، نريد إطلاق سراح الموقوفين السياسيين ، نريد إطلاق سراح السجناء السياسيين ، نريد محاكمة سفاكي دماء الشهداء) . وعند وصول التظاهرة إلى ساحة الميدان تصدت لها قوات الجيش المرابطة في الساحة وعملت على تفريق المتظاهرين وتمكنوا من ذلك من دون حدوث أي مقاومة او صدام بين الطرفين (٤٩) . ويبدو ان هذه التظاهرة كان مخطط لها ان تكشف حجم الاستعداد والتحدي الحكومي وطبيعة تعامل قوات الجيش والشرطة مع المتظاهرين اللذين أصبحوا بحكم بيان السلطة المحلية مخالفين للقوانين النافذة ويجب محاكمتهم وسجنهم .

جاء التحدي الكبير للسلطات الحكومية في التظاهرة الثانية التي انطلقت من شارع ثانوية النجف في حوالي الساعة الرابعة والنصف عصرا من اليوم نفسه ، إذ خرج المتظاهرون الغاضبون وهم يهتفون بقوة وهم مسلحون بالآلات الجارحة من قامات وسيوف وسكاكين فضلا عن العصي الغليظة ، كما كان الكثير منهم يحمل الأسلحة النارية كالمسدسات والبنادق وبعضهم كانوا يشهرونها علناً وبتحدي . وفي التوقيت نفسه انطلقت التظاهرة الثالثة من السوق الكبير ، وكان المتظاهرون بنفس الغضب والتسليح والتحدي . وقد سارت كلا التظاهرتين باتجاه ساحة الميدان إذ التقت جموع المتظاهرين لتشكل تظاهرة واحدة كبرى في ساحة الميدان ، وكانت النية بتحدي القوات الحكومية ومواجهتها والرد عليها واضحة لدى المتظاهرين .

ويصف التقرير السري لمعاون الشعبة الخاصة في النجف هذه التظاهرة بأنها كانت كبيرة ، وحاشدة ، ومسلحة ، إذ كان المتظاهرون فيها مسلحين بالآلات الجارحة والمسدسات والبنادق . كما أشار إلى ما جرى في الساحة وحولها من أحداث ومصادمات فيقول : . . . وعندما تجمعت حشود المتظاهرين في ساحة الميدان أخذوا يهتفون بالشعارات التي كتبت على اللافتات ومنها : (يسقط الاستعمار والمستعمرون ، نُريد جلاء المستعمرين من العراق ، يسقط الخونة ، تسقط الشرطة المحلية والتحقيقات الجنائية ، نُذبح فداء لشعبنا ، يحيا كامل الجادرجي ، نريد إطلاق سراح السجناء السياسيين ، نريد محاكمة سفاكي دماء الشهداء) . عند ذلك صدرت الأوامر لقوات الجيش بالتصدي لهم وتفريقهم باستخدام القوة ، إلا ان المتظاهرين قابلوهم بالمثل فحصلت المواجهات المسلحة وتطورت إلى إطلاق النار بين المتظاهرين المسلحين وقوات الجيش ، وقد انسحب بعض المتظاهرين المسلحين إلى أسطح وشرفات بعض البنايات والفنادق والبيوت القريبة من مكان التجمع واخذوا يطلقون الرصاص على الضباط والجنود بالمسدسات والبنادق . وقد قابلهم الجنود بالمثل واستمرت مناوشات الإطلاق فيما بين الطرفين إلى ما يقرب الساعة ، وكانت النتيجة إصابة الجندي (عبد الرضا خضير) بطلقة نارية في رجله اليمنى ، كما أصيب ستة أشخاص من المتظاهرين لم يبين التقرير طبيعة إصاباتهم وهم : (محسن الشيخ عباس الجلابي، حسن حسين تبينه ، هادي الشيخ حسن ، حسين كريم ، سيد مهدي السيد احمد ، عباس نعمة شكر) (٥٠) .

تابعت الشرطة السرية تفاصيل أحداث التظاهرة وتبين من شهادات أفرادها المندسين بين المتظاهرين ، ان العناصر الرئيسية المشاركة في هاتين التظاهرتين هم كل من الأشخاص المصابين المذكورين في أعلاه ، فضلا عن الأشخاص المذكورين في أدناه وهم :

(المحامي السيد راضي كمونه ، المحامي هادي جبك ، المحامي حسين الرماحي ، صبري نجم شربة ، سيد علي السيد عبود السيد سلمان ، السيد محمد حسين السيد علي ، حسن ناجي ، كاظم الجبوري ، حسن عبد

الرحمن ، مهدي الشيخ محسن ، عباس عبد الحسين ، السيد عبد السيد حسن الشكرجي، محمود إبراهيم ، شاكر محسن جوهر ، محمود حسين عليوي ، محمد جدوع ، السيد هادي النساج ، جواد لية النساج ، محمد علي جلو ، صالح مهدي ابو راس) [٥١] .

وبعد انتهاء هذه المواجهات وتفرق المتظاهرون وانسحابهم في الأسواق والأفرع الجانبية ، باشرت الشرطة المحلية بإجراء التحقيقات ضد المتظاهرين المشخصة هوياتهم ، وتم اصدرا الأوامر بإلقاء القبض عليهم وفق المادة (٨٩ آ ق. ع. ب.) [٥٢] . كما تابع متصرف لواء كربلاء عباس عبد اللطيف البلداوي [٥٣] هذه القضية و وجه باتخاذ كل ما يلزم للقبض على القائمين بهذه التظاهرة والإسراع في انجاز التحقيق وموافاته بالنتيجة[٥٤] .

أصدر آمر قوة النجف في اليوم التالي (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) تعليمات جديدة تقضي بمنع تسيير دوريات الجيش الراجلة في الشوارع الرئيسية تلافيا لحصول إصابات في حالة إطلاق الرصاص من البنايات او الأسطح ، وان تقوم ثلاثة مدرعات بواجب الدوريات والتجوال في المدينة لأغراض المراقبة والتدخل السريع ، كما تم إعادة توزيع القوات العسكرية المرابطة في النجف ، وقوات الشرطة السيارة ، على شوارع المدينة للمحافظة على الأمن وصدّ أي تظاهرة قد تخرج [٥٥] .

أشارت تقارير الشرطة السرية إلى ان الوضع في المدينة قد أصبح متأزما بشدة ، إذ كانت السلطات المحلية تخشى من تجدد التظاهرات ، مما يعني اشتباكات جديدة وصدامات قد لا تحمد عقباها ، خصوصا وان الأهالي قد ابدوا تحديهم و لم يترددوا في استخدام الأسلحة النارية في مواجهات يوم أمس ، كما ان الأوامر الصادرة إلى القوات المرابطة في النجف كانت تقضي بمنع خروج التظاهرات بأي شكل كان ، وقد سمح لهذه القوات باستخدام كل أنواع القوة الرادعة بما فيها الرصاص .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت هناك جهود سرية تبذل من قبل وزارة الداخلية لتهدئة الوضع وحل هذه المشكلة ، عن طريق توسيط بعض الشخصيات الدينية العربية ذات الوزن الكبير والكلمة المسموعة ، كان

في مقدمتها المرجع الديني الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (٥٦) . وقد سبق لي ان عثرت على نسخة من منشور على شكل فتوى دينية صادرة عن المرجع الديني الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء بتاريخ (٨ ربيع الأول ١٣٧٢) في محفوظات وزارة الداخلية ، ولدى متابعتي للموضوع تبين ان الشيخ محمد الحسين قد أشار للموضوع في مذكراته الشخصية المخطوطة . ويصف الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الوضع في النجف وصعوبته في أيام الانتفاضة فيقول : تعطلت الأعمال وأغلقت الأسواق في المدينة لثلاثة أيام لكثرة المتظاهرين . كما ان قوات الجيش قد حضرت من بغداد بمدافعها ودباباتها ورشاشاتها . ولم تهدأ الحال بل ان حماس المتظاهرين قد زاد ، وإنهم صمموا على مواجه الجيش . كما ان الجيش عزم على المقاومة والدفاع والضرب العام مهما كلف الأمر. ورأينا ان البلاء والخطر حل على النجف وسكانها لاسيما الغرباء من الزوار وكانوا في غاية الكثرة ، والضعفاء من المجاورين من طلبة العلوم الدينية . كان الخطر وانقلاب الوضع والفوضى والسلب والنهب ممكنة في كل لحظة ، لا في النجف فقط بل في جميع العراق . ولاشك ان الشعب إذا ثار بأجمعه يكون كالبحر الهائج او السيل الجارف لا يقف في طريقه شيء . ثم يشير الشيخ إلى سعي وزارة الداخلية وطلبها تدخله لتهدئة الأوضاع في المدينة فيقول : وأحست بغداد بالخطر الذي أحاط العراق والذي لا تستطيع تداركه ودفعه بغير القوة الروحية ، فاتصلت الوزارة بنا عن طريق الهاتف تلتمس منا الإقدام على رفع هذا البلاء المبرم ، وكُنت قبل استنجادها عزمت على تلبية نداء الضمير للقيام بالواجب ، فأصدرت فتوى تتضمن الأمر والإرشاد إلى الهدوء والسكينة والمطالبة السلمية بالإصلاح . فبعد ان كانت النجف كشعلة النار والوضع فيها " متكهربا " كما يقول الشيخ ، إذ يتوقع حصول المواجهة في كل لحظة ، كان لتلك الفتوى الأثر الطيب والوقع الحسن وكأنما ماء انصب من السماء على الجماعة الثائرة فأطفأها وهدأها (٥٧).

صدرت الفتوى عن المرجع الديني الشيخ محمد الحسين آل كاشف بتاريخ (٨ ربيع الأول ١٣٧٢ / ٢٦

تشرين الثاني ١٩٥٢) ، وفي ضحى اليوم التالي قرأت بمكبرات الصوت من على مأذنة الصحن الشريف عدة مرات ، فكان لها الأثر الواضح في تهدئة الوضع في المدينة ، كما طبعت على شكل منشور وزع بأعداد كبيرة في النجف والمدن الأخرى .

ولأهمية الفتوى في وصف أوضاع الشعب العراقي ، وتأكيدها على المطالبة بالحقوق بالطرق السلمية ، وأثرها في تهدئة الوضع ليس في النجف فقط بل في مناطق العراق الأخرى ، أورد نصها كما جاء في المنشور المطبوع :

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوى سماحة الإمام الأكبر الشيخ محمد الحسين

آل كاشف الغطاء

ما يقول سماحة الإمام آية الله في الأنام الإمام كاشف الغطاء في الأوضاع التي حدثت هذه الأيام في العراق عموما وفي العتبات الشريفة خصوصا وما حكمها من حيث الشرع وما هو الواجب فيها على المسلم وما تكليفه إزائها بينوا الحكم الشرعي عنها لرفع الحيرة عن المكلفين ولا برحتم ملجأ يلجأ إليه في المهمات وكشف المعضلات .

الجواب

لا ريب أن الشعب العراقي منذ مدة متذمر من الأوضاع العامة التي ضاق بها الخناق وكادت النفوس منها ان تبلغ التراق وصار الجميع يتطلب إصلاح الوضع من سائر الجهات وخاصة من ناحية الترفيه وضمان المعيشة ورفع البطالة وتشغيل الأيدي العاطلة وله الحق بكل هذا ولكن الأصلح والأنجح والأصوب والأقرب إلى بلوغ الغاية المقصودة والضالة المنشودة والفائدة المتوخاة ان تكون المطالبة سلمية بالطرق المألوفة من دون ارتكاب ما يخل بالأمن ويستوجب الإزعاج وسلب راحة العموم فان المطالبة بالعقل والروية ابلغ في نجاح القضية فيا أولادي النجباء في النجف بل في عامة العراق ادعوكم بدعوة الحق جل شانه ان تخلدوا إلى الهدوء والسكينة وان لا تتكاسلوا عن طلب الإصلاح وتعديل الأوضاع ولكن بالطرق المعقولة والأساليب القويمة البعيدة عن إحداث الشغب والفوضى الموجبة لإغلاق الأسواق وتعطيل

الأعمال ولاسيما في العتبات المقدسة المشحونة في هذه الأيام بالزائرين من أقاصي البلاد فإذا أغلقت الأسواق لم يجد هؤلاء المساكين إلى القوت سبيلا وربما هلك بعضهم من الجوع مثل هذا حال الكسبة الضعفاء الذين لو تعطلوا يوما واحدا عن الكسب والعمل باتوا وأطفالهم وعيالهم ساهرة عيونهم خاوية بطونهم يتطلعون إلى الرغيف من الخبز فلا يجدونه فما ذنب هؤلاء الأطفال والعيال إذا أغلقت الأسواق وتعطلت الإعمال فالله الله يا عباد الله في إخوانكم وأهاليكم ونواميسكم فكلكم راع وكلكم مسؤول والواجب من الله عز شانه على كل مسلم ان يسعى دائما في حفظ الأمن والسكينة والطمأنينة كما يجب عليه أيضا ان يسعى في طلب الإصلاح من الطرق المشروعة القريبة إلى النجاح ان شاء الله يا أبناء العراق النجباء برهنوا بستقامتكم ورزانتكم على كفائتكم وأهليتكم وانكم صالحون مصلحون بعيدون عن الوحشية والهمجية والرضى بالفوضى المقوتة عند جميع الشعوب

خذوها يا أولادي النجباء الأعزاء نصيحة من أب بار مشفق نسأله تعالى لكم السعادة والتوفيق جميعا والسلام عليكم من الأب الروحي .

النجف حرر بتاريخ ٨ – ٣ – ١٣٧٢

محمد حسين آل كاشف الغطاء (٥٨)

هدأت الأمور جزئيا في النجف بدءً من يوم (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) ، إذ لم تخرج أية تظاهرة منظمة بسبب التواجد الكثيف لقوات الجيش والقوة السيارة ، ولكن في الساعة الخامسة مساءا فيما كانت مدرعات الجيش تتجول في المدينة انطلقت عيارات نارية من جهة السوق الكبير ، وأعقبتها إطلاقات أخرى من جهة محلة المشراق ، والسور ، ووادي السلام ، باتجاه مركز الشرطة ومفارز الجيش المتمركزة في الميدان . وقد ردت قوات الجيش وشرطة القوة السيارة المرابطة بإطلاق النار على الأهداف التي كانت مصدرا لإطلاق النار. وقد تكرر إطلاق النار من فوق السطوح والشرفات لأكثر من مرة .

على اثر ذلك قامت مفرزة من الجيش بصحبة آمر فوج القوة المرابطة ومعاون الشعبة الخاصة في النجف بالتحري في الدور التي اشتبه ان سطوحها كانت مصدر إطلاق النار. إلا ان نتيجة التحريات لم تؤدِ إلى العثور على أسلحة او عتاد في تلك الدور ، وقد تم استدعاء بعض من أصحابها للتحقيق معهم وهم : (السيد علي السيد صادق ، وعبد الحر بن مزعل ، ومحمود عزيز) . كما تم رصد مجموعة من الأشخاص يطلقون النار من إحدى الكراجات في شارع الكوفة من خلف مركز الشرطة ، فتم إرسال مفرزة إلى الكراج واجري التحري فيه وقبض على من كان موجود في الكراج وأوقفوا لغرض التحقيق وهم : (عبد الأمير يعقوب / سائق سيارة ، وعبد محمد ، ويعقوب بن الحاج فيروز) ، ولم يتم العثور على أية أسلحة في المكان المذكور [٥٩] .

على الرغم من انتهاء أحداث الانتفاضة وهدوء الوضع في النجف ابتداءً من (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢) إلا ان قوات الجيش بقيت مرابطة في المدينة ، في الوقت الذي أخذت فيه قوات الشرطة بتعقب كل من له صلة بالأحداث ممن شخصت هوياتهم ، فضلا عن ما تعتقده الشرطة السرية من خطورة بعض العناصر على وفق رؤيتها الحكومية ، فتم إلقاء القبض على العشرات من العناصر الوطنية للتحقيق معهم ، وسُفّر الكثير منهم إلى المجلس العرفي العسكري في بغداد لمحاكمتهم ، كمتهمين بارتكاب جرائم مخلة بالأمن ، وتضمنت القائمة الأولى من الموقوفين المخفورين من لواء كربلاء تسع وعشرين أسما وهم :

(سيد صالح بحر العلوم ، حسين الدلال ، عبد الحسين شبر ، عبد الزهرة كاظم ، نواف الحاج محمد ، حمود محمد رضا ، مجيد جعفر الجيلاوي ، رسول مهدي ، عبد الباقي عبد الرسول ، صالح جواد ، عبد الأمير حسين الشوشترلي ، وداعة حسين ، مزهر شربة ، ناصر حسين، سيد جواد رضا الشروفي ، سيد يحيى نصر الله ، نعمة أمين ، عباس مهدي العلوجي، باقر محمود نصر الله ، عباس باقر القهوجي، عبد الحسين الحاج علي، صبيح السيد رضا الشروفي ، لطيف معروف معملجي، عباس محمد ، رضا وهاب ، هاشم سماوي ، تركي عبد علي ،

عبد الحسين الشيخ هادي كمونة ، عبد الكريم المسعودي) [٦٠] .

نتائج الانتفاضة :

١. كان للانتفاضة اثر في تغيير أسلوب التفكير السياسي والنضال التحرري للجماهير الشعبية الذي دخل مرحلة جديدة مهمة من مراحل تطوره بان اتخذ له مسارا جديدا ، إذ تآكلت الولاءات القديمة في المدينة (ولاءات الدين والمذهب ، ولاءات المحلة ، ولاءات الأسرة و العشيرة ، ولاءات الزعامات الاجتماعية) ، وانخفض تأثيرها في رسم حدود العمل السياسي واتجاهاته ، إذ انتقلت الجماهير الشعبية إلى ولاءات العمل الوطني وأولويات الوطن والأمة ، واتخذ نشاطها طابعا اجتماعيا موحدا ، فلم يسبق في تاريخ النجف المعاصر ان اشتركت مختلف شرائح وفئات المجتمع النجفي وبأعداد كبيرة ، وعن وعي متكامل نسبيا في حركة منظمة واحدة . ان ذلك لابد وان يُعد مؤشرا واضحا لبروز وحدة التفكير السياسي لأبناء المدينة تجاه القضايا الوطنية والمصيرية .

٢. كان التماسك بين القوى الوطنية في المدينة قويا بسبب توافر النضج السياسي لدى غالبية محترفي السياسة على الرغم من اختلاف الأفكار والتوجهات ، بسبب وحدة الهدف ، وتجاوز الكره والبغضاء والصراع بين المنتمين للأحزاب او مؤيديهم ، وساعد ذلك على انضمام أعداد كبيرة من الجماهير للتظاهرات التي سيطرت على مركز المدينة واهم الشوارع والأسواق فيها .

٣. بروز ظاهرة اجتماعية سياسية مهمة ذات مردود ايجابي ملموس ليس على مستوى النجف فقط بل على مجمل النضال السياسي للشعب العراقي ، هو عودة التنسيق والرعاية الأبوية بين نضال الشعب والقيادات الدينية في المدينة ، خصوصا العربية منها ، ففي أيام الانتفاضة وأحداثها انعكست وحدة النضال في العمل والهدف الموحد على صعيد المدينة والعراق ، مما أعطى الانتفاضة قوة اكبر ومضمونا

أعمق ونتائج أهم من الأحداث والحركات التي سبقتها . وفي الوقت نفسه كان ذلك دليلا على إفلاس القيادات الدينية غير العربية جماهيريا ، وعدم قدرتها على تبني مطالب الجماهير المشروعة ، فضلا على عدم قدرتها على قيادتها وتحريكها .

٤. جسدت الانتفاضة حقيقة اجتماعية سياسية مهمة أخرى ، وساعدت أحداثها على تعميق واقعها ، ونتائجها ، وهي بروز دور المدن ومنها النجف وتحولها إلى المركز الرئيس للنضال الوطني التحرري ، وتحول الريف إلى مجرد تابع سياسي لها ، وهذا بحد ذاته مؤشرا على نضوج حركة التحرر الوطني لأي شعب كان ، فهي تشير من الناحية السياسية إلى انتهاء دور الشيخ الإقطاعي كفرد والإقطاع كطبقة عن الحركة نهائيا .

٥. بينت أحداث الانتفاضة ، مدى أهمية " جبهة القوى الوطنية " وتطويرها لردع القوى الرجعية والقيادات الدينية اللامبالية بحقوق الجماهير ومطالبها المشروعة ، ولضمان انتصارات الجماهير وتطويرها . ففي أيام الانتفاضة نفسها خلقت الظروف المستجدة ، والأخطار المحدقة ، جبهة عفوية بين جميع القوى الوطنية والجماهير الشعبية ، والتي كانت سببا أساسيا في تغيير السياسات الحكومية وتعديل قانون الانتخاب وقانون الرسوم ومجانية التعليم و. . . . .

٦. كان لنزول المرأة النجفية إلى ساحة العمل السياسي والاجتماعي وبشكل منظم ، وإدراكا لدورها في المجتمع ، واحدة من خصائص الانتفاضة . وجاء الأمر أيضا نتيجة طبيعية لانتقال ثقل الحركة الوطنية من الريف إلى المدينة ، فكان لها الدور الفعال في المشاركة في التظاهرات الجماهيرية .

٧. لم يقتصر استخلاص الدروس والعبر من تجربة الانتفاضة والوثبة التي سبقتها على القوى الوطنية وحدها ، بل حاولت القيادات الدينية الشابة في النجف الاستفادة منها في تبني سياسة جديدة في ضوء استنتاجاتها . إذ اقتنعت هذه القيادات بتداعي سياسة الصمت ومراقبة الأحداث ، وبدأت

تجري تغيرات هامة في توجهاتها التكتيكية مع الحفاظ على ستراتيجياتها الثابتة . ومن هنا يمكن التأشير لبدايات ظهور العمل السياسي الشيعي ، الذي تمخض عن نشوء جماعات وحركات وأحزاب دينية شيعية كان لها دورها الخاص على الساحة السياسية النجفية والعراقية .

قائمة الهوامش والمصادر:

---

(١) لم تشر الدراسات التي تناولت تاريخ العراق السياسي او أحداث انتفاضة (تشرين الثاني ١٩٥٢) إلى نشاط الحركة الوطنية في النجف ودورها في هذه الانتفاضة ، ولم تنصفها حقها . ففي الدراسة القيمة التي قدمها الأستاذ حنا بطاطو إلى جامعة برنستون الأمريكية سنة ١٩٧٨ (العراق ، الكتاب الثاني الحزب الشيوعي ، ترجمة عفيف الرزاز ، طبعة مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٩٢) ، التي كان يُفترض ان تكون شاملة لكل الأحداث والأنشطة السياسية في العراق خلال فترة الدراسة ، خصوصا وان الأستاذ بطاطو توافرت لة فرصة الاطلاع على الملفات السرية الخاصة بوزارة الداخلية العراقية بما فيها ملفات مديرية المخابرات السرية ، ومديرية الأمن العامة ، و ملفات الشرطة السرية العراقية ،إلا انه لم يقدم لنا سوى فقرة صغيرة (ص ٣٣٣) وضح فيها جهل اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في النجف بما كان يجري في بغداد من أحداث ومظاهرات وصدامات ، مما يشير إلى عدم وجود توجيهات من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى اللجان المحلية للمساهمة في الانتفاضة ، على الرغم من وجود عشرات الوثائق التي تخص الموضوع في ملفة " الأمن العام / الدعايات والمظاهرات في الألوية المرقمة ٢٧ / ٦٩ / قسم ١ " المحفوظة في أرشيف وزارة الداخلية العراقية ، فضلاً عن تناول الصحافة العراقية والمحلية لأحداث الانتفاضة في حينه .

كما ان أ.د. جعفر عباس حميدي في رسالته للماجستير " التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ " المقدمة إلى جامعة بغداد سنة (١٩٧٦) والمطبوعة في النجف في السنة ذاتها ، أورد في الصفحات (٧١١ – ٧٢٦) تفاصيل دقيقة ومفصلة عن الانتفاضة وأحداثها في العاصمة بغداد ، لكنه لم يشر إلى ما جرى في النجف من أحداث ومظاهرات وصدامات خلال الانتفاضة ، ولا أي مدينة عراقية أخرى .

و لم اعثر على أي إشارة لدى مؤرخ العراق الملكي السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه " تاريخ الوزارات العراقية " عن دور النجف في انتفاضة (تشرين الثاني ١٩٥٢) الذي عالجه في ثمانية عشرة صفحة من الجزء الثامن ، إذ اقتصرت المعالجة على مدينة بغداد فقط .

وفي رسالة الماجستير لـ مها عبد اللطيف حسن المعنونة " انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢ " المقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد سنة ١٩٨٤ ، لم أجد أي إشارة لا من قريب ولا من بعيد لما جرى في النجف من أحداث كان يفترض ان يتم تغطيتها على اعتبار ان موضوع الرسالة شاملا لأحداث الانتفاضة في العراق .

أما ما قدمه أ.م.د. مقدام عبد الحسن في رسالته للماجستير " تاريخ النجف السياسي ١٩٩٤١ – ١٩٥٨ " المقدمة إلى جامعة الكوفة والمطبوعة في دار الأضواء سنة ٢٠٠٢ ، ، فقد أورد في الصفحات (١٣٢ –١٤١) ما لم يغطِ تفاصيل الحدث ، إذ تحدث بخطوط عريضة لم تصل إلى جزئيات المظاهرات وقياداتها والشعارات المرفوعة وتفاصيل الصدامات التي جرت وأبطالها الحقيقيين . والسبب في ذلك في تقديرنا هو: اعتماده على مصادر

لم تكن لتعنى بالحدث نفسه ، بقدر ما هي دفاعات شخصية لرجال العهد الملكي أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (ج ٦) ، التي كانت تُعبّر عن ترّفع رجال الإدارة والسلطة وتنصلهم عن كل الإخفاقات التي جرت تحت إداراتهم ، والتي لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر موثوق به ، إلا بعد التحقق منها ومقارنتها مع التقارير السرية الرسمية التي دونها أصحاب الإفادات بأنفسهم ورفعوها لمراجعهم العليا ، التي لم يستطع صاحب الرسالة من الوصول إليها . وقد سبق له ان أشار في مقدمته (ص ١٥) إلى ذلك قائلا : بضرورة الحذر منها او استخدامها او توظيفها ، نظرا للأجواء غير الطبيعية المحيطة بالمتهمين والشهود أثناء إدلائهم بإفاداتهم أمام المحكمة ، واعتبر ان ذلك – وهذا صحيح - يؤثر في دقة المعلومات الواردة فيها وصحتها . ومع ذلك فقد اعتمد عليها وسلم بما جاء فيها ، والسبب في تقديرنا يكمن في عدم تمكن الباحث من الوصول إلى أرشيف وزارة الداخلية العراقية وما فيه من وثائق وتقارير رسمية ، مما افقد المبحث معلومات قيمة .

هذا كله حفزنا على بحث الموضوع كدراسة وثائقية تستند إلى محفوظات وزارة الداخلية العراقية وما فيها من وثائق بالغة الأهمية .

(٢) للمزيد من المعلومات عن جزئيات وتفاصيل النشاط الاقتصادي لمدينة النجف انظر كتابنا : غرفة تجارة النجف ١٩٥١ –٢٠١٢ دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية ، (بيروت : ٢٠١٣ ، المجموعة الطباعية) .

(٣) يوجد في النجف في هذه الفترة فروع للأحزاب العلنية التالية : حزب الاتحاد الدستوري / برئاسة نوري السعيد ، حزب الأمة الاشتراكي/ برئاسة صالح جبر ، حزب الجبهة الشعبية المتحدة / ابرز زعمائه طه الهاشمي و محمد رضا الشبيبي ، الحزب الوطني الديمقراطي / برئاسة كامل الجادرجي ، حزب الاستقلال / برئاسة محمد مهدي كبة . فضلاً عن المنظمات والأحزاب السرية كالحزب الشيوعي العراقي ، والكتل والتنظيمات القومية .

(٤) أشار تقرير استخباري بريطاني يعود إلى سنة (١٩٤٣) إلى وجود تنظيمات وخلايا للحزب الشيوعي العراقي في النجف . إذ ذكر ان الشيوعية بدأت ببناء أرضيتها في النجف ، وان عددهم يزداد تدريجيا ، وان مسؤول التنظيم هو عبد الحسين الجواهري الذي يعمل معلما في إحدى المدارس الابتدائية ، وهو نشط جدا ويعمل حثيثا على جعل النجف مركزا للشيوعية في جنوب العراق او على الأقل في الفرات الأوسط . و أشار التقرير إلى زيارة قام بها داود الصائغ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى النجف لتطوير نشاطات الحزب ، وإنشاء نواة له في الحلة . و ذكر التقرير ان مجلة (المجلة) ذات التوجهات الشيوعية هي أكثر المطبوعات رواجاً في النجف ، كما كان يتم توزيع جريدة (الشرارة) أيضا – الجريدة السرية للحزب الشيوعي – بعد ان توقفت مجلة (المثل العليا) الشيوعية التي كان يصدرها كاظم الكيشوان بسبب عدم توافر الورق والمال . أرشيف وزارة الداخلية العراقية ، وللاختصار سأرمز له بـ (أ . و . د .) ،

Ministry of Interior Most Secret Report , " A week in Najaf " by Mason to Mr. Edmonds Adviser to the Ministry of Interior , Dated ٢٤th January ١٩٤٣ , p.١٢ .

□

(٥) كان ابرز ما تم في هذا المجال تأسيس (جماعة العلماء) التي تألفت من أربعة عشر عضوا من رجال الدين ، وكانت برئاسة المجتهد الشيخ مرتضى آل ياسين ، وعضوية كل من : محمد رضا المظفر ، وحسن الجواهري ، وباقر الشخص ، وإسماعيل الصدر، ومحمد تقي بحر العلوم ، وموسى بحر العلوم ، ومحمد جواد آل راضي ، ومحمد تقي الايرواني ، ومحمد طاهر آل راضي ، وحسن الهمداني ، وخضر الدجيلي ، و مرتضى

الخلخالي ، وعباس الرميثي . نالت هذه الجماعة تأييد المراجع الكبار ومباركتهم وبدأت نشاطها لمواجهة الشيوعية بإصدار سبع نشرات مطبوعة ، ثم أصدرت مجلة الأضواء التي صدر العدد الأول منها في (٩ حزيران ١٩٦٠) .

(٦) تأخر قيام هذه الجبهة حتى عام ١٩٥٧ .

(٧) تم التوصل لتألفت لجنة الارتباط بعد مشاورات ولقاءات بين ممثلي الأحزاب الرئيسة وهمم فائق السامرائي عن حزب الاستقلال ، و كامل الجادرجي عن حزب الوطني الديمقراطي ، وطه الهاشمي عن حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، وعبد الوهاب محمود عن منظمة أنصار السلام ، وحدد واجبها بتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديمقراطية ، ثم تعرض المقترحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤلة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي . للمزيد من المعلومات انظر : مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ،(ألمانيا : ٢٠٠٢ ، منشورات الجمل) ، ص ص ٥٠٢ – ٥١٠ .

(٨) لم يكن الاعتداء على طلبة الصيدلة والكيمياء السبب الرئيسي في الانتفاضة ، وإنما كان الشرارة التي أشعلت فتيلها ، أما أسباب قيامها فترجع إلى مجمل الأوضاع السيئة التي كان يعيشها الشعب العراقي كمتغير داخلي ، فضلا عن المتغيرات العربية والإقليمية التي سبقتها ، كسلسة الانقلابات التي جرت في سوريا (حسني الزعيم ، ثم سامي الحناوي ، ثم أديب الشيشكلي) ، و قيام الثورة المصرية في (٢٣ تموز ١٩٥٢) ، وتمكن المعارضة في لبنان من إسقاط الرئيس بشارة الخوري (١٨ أيلول ١٩٥٢) ، وتأميم النفط الإيراني من قبل حكومة مصدق في (١٥ آذار ١٩٥٢) .

(٩) تضمن النظام الجديد للكلية تعديلات أهمها :

أ- على الطالب المعيد إعادة مواضيع الصف الذي رسب فيه كافة .

ب- يفصل من الكلية كل طالب في السنة الأولى كان معدله العام في الامتحان الفصلي اقل من ٥٠ ٪ .

ت- لا يجوز للطالب بصورة منفردة او مجتمعة الاعتراض على ما نص عليه هذا النظام ...

ث- للعميد ان يقرر إيقاف الدراسة في صف أو عدة صفوف إذا رأى ما يستوجب ذلك . جريدة الأهالي ، العدد ١١٩ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٢ ؛ جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ (النجف : ١٩٧٦ ، مطبعة النعمان) ، ص ٧١١ .

(١٠) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الأحداث ، (بيروت : ١٩٦٥ ، دار الطليعة) ، ص ٣٤٥ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، (بغداد : ١٩٨٨ ، دار الشؤون الثقافية) ، ج ٨ ، ص ٣٢٠ .

(١١) جريدة الأهالي ، العدد١٤٠ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ ؛ جريدة لواء الاستقلال ، العدد١٧٣١ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(١٢) الحسني ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ .

(١٣) أ . و . د . التقرير السري لإدارة التحقيقات الجنائية المرقم ٦٠٥٦ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، ملفة (مظاهرات ١٩٥٢/١١/٢٢) المرقمة (١٧ / بغداد / ٣٦) .

(١٤) الحسني ، المصدر السابق ، ص ٣٢٣ .

(١٥) أ . و . د . كتاب مديرية شرطة بغداد المرقم ٣٧٣٥ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، الملفة السابقة .

(١٦) التقرير السري السنوي للسفارة البريطانية في بغداد لسنة ١٩٥٢ المرقم ١٢ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٢ ، مؤيد إبراهيم الونداوي ،العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ – ١٩٥٨ ، (بغداد : ١٩٩٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة) ، ص ١٥٤ .

(١٧) جورج انشوفسكي ،الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، ج٢ ، (بغداد : ١٩٦٥ ، مطبعة اسعد) ، ص ٣ .

(١٨) أ . و . د . كتاب مديرية شرطة بغداد المرقم ٣٧٣٥ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢، الملفة السابقة .

(١٩) يشير التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد لسنة ١٩٥٢ إلى ان الوصي عبد الإله بعدما فشل في توحيد صفوف أتباعه نوري السعيد وصالح جبر بتوحيد حزبي الاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكي في حزب واحد لمواجهة المعارضة ، طلب السفير البريطاني وابلغه بنيته تعيين عسكري ليس له فهم واسع في السياسة لكي يتولى رئاسة الوزارة وتأديب المعارضين للنظام . وجاء في التقرير أيضا ان اختيار نور الدين محمود لتولي المهمة كونه عسكريا مطيعا ومنفذا بدقة لأوامر السياسيين حتى لو كانت هذه الأوامر مضرة بالمصلحة القومية والوطنية .التقرير السري السنوي للسفارة البريطانية في بغداد لسنة ١٩٥٢ المرقم ١٢ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٢ ، المصدر السابق ، ص١٤٦ .

(٢٠) للاطلاع على نصوص المراسيم انظر : الوقائع العراقية ، العدد ٣١٨٧ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٢١) محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص٣٤٨ .

(٢٢) الحسني ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٢-٣٣٣ .

(٢٣) الوقائع العراقية ، العدد ٣١٩٠ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ ؛ جريدة الزمان ، العدد ٤٥٩٢ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢٤) جريدة الزمان ، العدد ٤٦٠٧ في ١٢ كانون الأول ١٩٥٢ و العدد ٤٦١١ في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢ .

(٢٥) باشر كمتصرف للواء كربلاء بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٥٠ لغاية ١٩ آب ١٩٥٢ .

(٢٦) أ . و . د . ، كتاب قائممقام قضاء النجف (لطفي علي) السري / ١١٢ في ٢٨ مايس ١٩٥٢ إلى متصرفية لواء كربلاء . و التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، ملفة (الأمن العام _ المظاهرات والإضراب في لواء كربلاء) المرقمة (١٧ / كربلاء /١ قسم ١) .

(٢٧) أ . و . د . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة ، الملفة نفسها.

(٢٨) أ . و. د . التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها.

(٢٩) أ . و. د . التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ ، الملفة نفسها.

(٣٠) أ . و. د . التقرير السري و الخاص للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ ، الملفة نفسها .

(٣١) أ . و. د . التقرير السري للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢، الملفة نفسها .

(٣٢) مكتب الهوية الدائم : هو مكتب استخباري متخصص في جمع المعلومات وتنسيقها حول معارضي الحكومة من شخصيات وأحزاب علنية وسرية ، يديره ضباط مختصون ، وهو يتبع دائرة التحقيقات الجنائية المركزية المرتبطة بوزارة الداخلية .

(٣٣) أ . و . د . القلم السري ، التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، الملفة السابقة .

(٣٤) كان للحزب الشيوعي تاريخ طويل في النجف التي خرجت منها قيادات شيوعية شيعية بارزة كالشيخ حسين الشبيبي الذي اعدم مع فهد ، وكذلك حسين الرضوي (سلام عادل)الذي تولى مسؤولية الحزب الشيوعي في العراق ، والقيادي حسين عوينة الذي اعدم سنة ١٩٦٣ ، ولم تكن هناك لجنة مركزية شيوعية تخلو من عناصر قيادية من النجف مثل د.رحيم عجينة وحسين الرفيعي وغيرهم .

و من الجدير بالذكر هنا ان قوة التنظيمات الشيوعية في النجف ترجع إلى جملة أسباب أهمها :

- ان النجف كانت مقر للثروة الطاغية والفقر المدقع ، مما يهيأ لظهور الصراع الطبقي وقبول الأفكار الاشتراكية ، فضلا عن المساواة التي كانت تنادي بها .
- ان النجف كانت مركزا للأفكار التقليدية المحافظة ، مما يجعلها مكاناً لتخمر الأفكار الثورية .
- تميزت النجف في جانبها السياسي بأنها من أكثر المدن العراقية مقاومة واستقلالا ، فهي في تقاطع دائم مع السياسات الحكومية المرك.
- ان النجف المسورة القديمة بعصبية محلاتها وأسرها ، وأزقتها الضيقة المتفرعة ، و سراديبها المتصلة ، كانت مكانا مثالياً للعمل السري بكل أشكاله . وقد خدم ذلك انتشار الشيوعية وحماية المنتمين لها . كما وفرت منظومة الولاءات المحلية الحماية الكافية للشيوعية .

(٣٥) أ . و . د . كتاب المتصرفية السري / ٢٤٩ في ٢٨ حزيران ١٩٥٢ ، الملفة السابقة .

(٣٦) أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم ٢٢٩ في ١٤ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة ، الملفة نفسها .

(٣٧) أ . و . د . التقرير السري والمهم لمتصرفية لواء كربلاء المرقم ٢٥٧ في ٣٠ حزيران ١٩٥٢ ، الملفة نفسها.

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) أ . و . د . التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٣٠١ في ٢٩ تموز ١٩٥٢ ، الملفة نفسها .

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) أ . و . د . تقرير معاونية الشعبة الخاصة في النجف السري المرقم ٣٥٥ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ حول قيام مظاهرة في النجف ، ملفة الأمن العام / الدعايات والمظاهرات في الألوية المرقمة (٢٧ / ٦٩ / قسم١) ، وثيقة رقم ١٥٤ .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) أ . و . د . كتاب معاونية الشعبة الخاصة في النجف السري المرقم ٣٥٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ الموجه إلى قائممقامية قضاء النجف حول مظاهرة النجف ، الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٥٢ .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) عمل قائممقاما لقضاء النجف للمرة الأولى للفترة (١٠ نيسان ١٩٤٨ ــ ٨ تموز ١٩٥٠) ، ثم للمرة الثانية للفترة (١٩ شباط ١٩٥٢ ــ ١٥ آذار ١٩٥٣) .

(٤٨) أ . و . د . نسخة من البيان الصادر عن قائممقام قضاء النجف لطفي علي بتاريخ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢) الموجه إلى أهالي النجف حول مساندتهم للسلطة المحلية وقوات الجيش المرسل إلى وزارة الداخلية بموجب كتاب متصرفية لواء كربلاء السـري المرقم س/ ٥١٩ في ٢٨ تشرين الثاني١٩٥٢ ، ملفة الأمن العام / الدعايات والمظاهرات في الألوية المرقمة (٢٧ / ٦٩ / قسم١)، وثيقة رقم ١٧١ و١٧٢.

(٤٩) أ . و . د . تقرير معاونية الشعبة الخاصة السري المرقم س/٣٦٠ في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) الموجه إلى قائممقامية قضاء النجف حول خروج مظاهرة يوم (٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢) ، الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٦٤ .

(٥٠) أ . و . د . الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٦٥ .

(٥١) أ . و . د . الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٦٥ .

(٥٢) أ . و . د . الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٦٤ .

(٥٣) عمل قائممقاما لقضاء النجف للفترة من (٧ حزيران ١٩٤٦) لغاية (١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦) ، ثم متصرفا للواء كربلاء للفترة من (١٩ آب ١٩٥٢) لغاية (٢٢ آذار ١٩٥٥) .

(٥٤) أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س/ ٥١٥ في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) الموجه إلى وزارة الداخلية ومرفقه كتاب قائممقامية قضاء النجف المرقم ٢٤٧ في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) ، الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٦٨ .

(٥٥) أ . و . د . برقية آمر قوة النجف المرقمة ٢١/ج في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) حول الموقف في النجف .

(٥٦) هو الشيخ محمد الحسين بن الشيخ علي بن الشيخ محمّد رضا بن موسى بن جعفر الكبير الملقب بـ (كاشف الغطاء) ، ينتهي نسبه إلى قبيلة النخع اليمانية العربية المعروفة . ولد في النجف سنة (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م) ودرس فيها على يد كبار العلماء مثل آية الله محمد كاظم الخراساني، وآية الله كاظم اليزدي ، وآية الله محمّد تقي الشيرازي ، وآية الله الملاّ رضا الهمداني وغيرهم . برز بين أقرانه في وقت مبكر بسبب ذكائه ونبوغه ، ونال درجة الاجتهاد وهو في عهد شبابه ، وبعد وفاة أخيه المرجع الكبير الشيخ احمد بن علي آل كاشف الغطاء انتهت إليه الرئاسة في الفتوى والاجتهاد . شرع في البحث والتأليف والتدريس ، واستمر في حلقته أربعين عاماً تقريباً فتخرج منها الكثير من رجال العلم والفضيلة . انشأ مكتبة عامة عامرة نفيسة ، وصنف كتب كثيرة في الدين والفقه والأصول والأدب والتاريخ والسياسة منها : الدين والإسلام ،أصل الشيعة وأُصولها ، المثل العُليا في الإسلام لا في بحمدون ،العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية ، المراجعات الريحانية . . .

كان الشيخ كاشف الغطاء مجتهدا أماميا ، من زعماء الثورات والحركات السياسية الوطنية في العراق ، كما كان خطيباً وأديبا وشاعرا ، داعيا شجاعاً إلى الوحدة الوطنية والوفاق بين المسلمين .

من شعره في الإشارة إلى أوضاع العرب والمسلمين :

كم نكبة تحطم الإسلام والعرب ... والانكليز أصلها فتّش تجدهم السبب

فكل ما في الأرض من ويلات حرب وحرب هم أشعلوا نيرانها وصيّروا الناس حطب

واستخدموا ملوكنا لضربنا ولا عجب فملكهم بفرضهم كان، وإلاّ لانقلب

هم نصبوا عرشاً لهم في كل شعب فانشعب واسوأتا إن حدّثَ التاريخ عنهم وكتب

توفي في ١٨ ذي القعدة ١٣٧٣هـ /١٩٥٤، ودفن في مقبرة وادي السلام في النجف . للمزيد من المعلومات انظر : الشيخ محمد حرز الدين ، معارف الرجال ج٢،ص٢٧٢ ؛ الشيخ على الخاقاني ، شعراء الغري ج٨ ، ص١٢٣ ؛ محمد هادي الأميني ، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام ، ج٣ ، ص١٠٤٨ .

(٥٧) مخطوطة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، عقود حياتي (من العقد الأول إلى العقد الثامن) ، ص ٢٨٩ . وقد حققها حفيده الشيخ أمير الشيخ شريف الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وطبعت في النجف سنة ٢٠١٢ من قبل مدرسة ومكتبة كاشف الغطاء العامة).

(٥٨) أ . و . د . نسخة من منشور الفتوى الصادر في النجف عن المرجع الديني الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٧٢ الموافق ليوم الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، الملفة السابقة .

(٥٩) أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س/ ٥٢١ في (٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٢) الموجه إلى وزارة الداخلية حول المواجهات وإطلاق النار قبل الأهالي على أفراد القوات العسكرية المرابطة في مدينة النجف ومرفقه تقرير معاون الشعبة الخاصة في النجف السري المرقم ٣٦٢ في (٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٢) . الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٧٦ .

(٦٠) أ . و . د . كتاب مديرية شرطة لواء كربلاء السري المرقم ٧٤٢ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ الموجه إلى مديرية شرطة بغداد حول إرسال متهمين لتقديمهم للمجلس العرفي العسكري ، الملفة نفسها ، وثيقة رقم ١٨١، ١٨٢ .